A

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/C.2/51/4
4 October 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة

الدورة الحادية والخمسون
اللجنة الثانية
البند ٩٤ (ج) من جدول الأعمال

المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي: التجارة والتنمية

رسالة مؤرخة ١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، موجهة إلى الأمين العام
من الممثل الدائم لبنغلاديش لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل طي هذا نص الإعلان الذي اعتمده الاجتماع الوزاري لأقل البلدان نموا المعقود في مقر الأمم المتحدة في ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦.

وأود، نيابة عن أقل البلدان نموا، أن أطلب إليكم اتخاذ ما يلزم من ترتيبات لتعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفها وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة تحت البند ٩٤ (ج) من جدول الأعمال.

(توقيع) أنور الكريم شودهري
الممثل الدائم
ومنسق مجموعة أقل البلدان
نموا في نيويورك

151096 151096 96-26255

9626255

مرفق

الإعلان الصادر عن الاجتماع الوزاري لأقل البلدان نموا
نيويورك، ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦

نحن وزراء أقل البلدان نموا المجتمعين في نيويورك أثناء الدورة الحادية والخمسين للجمعية العامة عملا بما تقرر في إعلان دكا الصادر في شباط/فبراير ١٩٩٠،

إذ نشير إلى برنامج عمل باريس للتسعينات لصالح أقل البلدان نموا،

وإذ نشير إلى الإعلان الوزاري المعتمد في ميدراند، جنوب أفريقيا، في ١ أيار/مايو ١٩٩٦ أثناء الدورة التاسعة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية،

وإذ نحيط علما بنتائج الاجتماع الحكومي الدولي رفيع المستوى بشأن استعراض منتصف المدة الشامل لبرنامج عمل باريس للتسعينات لصالح أقل البلدان نموا، الذي عقد في نيويورك في أيلول/ سبتمبر - تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥،

وقد أجرينا تقييما للتقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل، نعلن رسميا ما يلي:

١ - إننا نشعر بقلق بالغ لأنه لم يتحقق حتى الآن سوى قدر محدود من التقدم في تنفيذ برنامج عمل باريس. وبرغم الجهود النشطة المبذولة محليا لتنفيذ الإصلاحات الاقتصادية، لم يقدم الدعم الكافي إلى أقل البلدان نموا، كمجموعة، حتى يتسنى لها بلوغ أهداف البرنامج. وبينما أظهر الأداء الاقتصادي الإجمالي لتلك البلدان قدرا متواضعا من التحسن خلال العامين الماضيين، فلم يلح في الأفق بعد أي تغير حاسم في تدهورها الاقتصادي - الاجتماعي. إن المشكلات المرتبطة بصعوبات التكييف الهيكلي الضخمة والإصلاحات الاقتصادية، وانخفاض مستوى تدفق موارد التنمية المتدنية أصلا، والضآلة الشديدة للقدرة على التصدير، التي يضاعف منها محدودية سبل الوصول إلى الأسواق، والعبء الباهظ للديون، وانخفاض مستوى التنمية البشرية، والتدني البيئي، وما إلى ذلك، لا تزال كلها تعوق جديا جهود التنمية في أقل البلدان نموا. كما أن الكوارث الدورية، الطبيعية أو التي هي من صنع الإنسان، وغيرها من الظروف المناوئة، بما في ذلك عدم الاستقرار السياسي والصراع المدني ومشاكل اللاجئين وما يصاحبها من نتائج سلبية، ما فتئت تعرض للخطر الأحوال الاقتصادية - الاجتماعية الهشة في العديد من البلدان الأقل نموا. وتضيف عملية العولمة السريعة في إطار تحرير الاقتصاد العالمي إلى صعوبة الموقف الإنمائي في تلك البلدان، حيث زادت من سرعة أقل البلدان نموا للتأثر بالقوى الخارجية الهائلة وعمقت تهميشها.

٢ - وقد تزايد عدم التناسق في تنفيذ برنامج العمل، فبينما زادت أقل البلدان نموا من توسيع نطاق جهود الإصلاح المتعمقة، تمشيا مع البرنامج، تعثر بصورة متزايدة تنفيذ شركاء التنمية لتعهداتهم. وليس التناقص في تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية إلا دليلا هاما على هذا الاتجاه المثير للقلق. فقد انخفض إجمالي المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة من البلدان المانحة في لجنة المعونة الإنمائية بين عامي ١٩٩٤ و ١٩٩٥ بمقدار العُشر تقريبا. وتناقصت حصة أقل البلدان نموا في هذه التدفقات المنكمشة للمساعدة الإنمائية الرسمية إلى مستويات أدنى بكثير من الأهداف والالتزامات المتفق عليها في برنامج عمل باريس. كما هبطت حصة تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية لأقل البلدان نموا من النواتج الوطنية الإجمالية للبلدان المانحة في لجنة المعونة الإنمائية مجتمعة من ٠,٠٩ في المائة في ١٩٩٠ إلى ٠,٠٧ في المائة من ١٩٩٤، واستمر هذا الاتجاه في ١٩٩٥. وقد أضر تضاؤل تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية إضرارا بالغا بجهود أقل البلدان نموا من أجل التنمية وبقدرتها على اجتذاب أشكال التمويل الإنمائي الأخرى، بما في ذلك التدفقات الخاصة. ونحن نحث شركاءنا في التنمية على بذل جهود خاصة لعكس هذا التدهور في تدفقات الموارد الإنمائية لأقل البلدان نموا والعمل على بلوغ الهدف المتفق عليه في إعلان وبرنامج عمل باريس للتسعينات لصالح أقل البلدان نموا. ونشير في هذا الصدد إلى الاهتمام الذي كرسه رؤساء الدول والحكومات في مجموعة البلدان الصناعية السبعة الكبرى في ليون لاحتياجات الدول الأكثر فقرا من الموارد الإنمائية. ونحث أيضا شركاءنا في التنمية على اتخاذ التدابير العملية لتحويل هذا الاهتمام إلى إجراءات واقعية وسريعة بهدف زيادة المعونة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أقل البلدان نموا زيادة ملموسة على النحو المتوخى في برنامج العمل. وقد وضع استعراض منتصف المدة الشامل لبرنامج العمل تدابير محددة لإدراج أهداف المعونة والتزاماتها لصالح أقل البلدان نموا ضمن الاستراتيجيات الوطنية للبلدان المانحة للمعونة وآليات تخطيط الميزانية بها. إن هذه التدابير ينبغي وضعها بصورة عاجلة موضع التنفيذ.

٣ - ومن البوادر المشجعة أنه قد تم التوصل إلى اتفاقات بشأن الترتيبات التمويلية لدورة التغذية الحادية عشرة للمؤسسة الإنمائية الدولية وكذلك تغذية صندوق التنمية الأفريقي. ونظرا لأن المؤسسات المالية المتعددة الأطراف والمنظمات تقدم جزءا لا يستهان به من التمويل الخارجي لأقل البلدان نموا، فإننا نحث على تنفيذ تلك التعهدات على نحو عاجل. كذلك ينبغي توفير موارد كافية أثناء إعادة تزويد صندوق التنمية الآسيوي وصناديق الأمم المتحدة وبرامجها.

٤ - وما زال عبء خدمة الدين الخارجي لأقل البلدان نموا بالغ الضخامة بل وغير محتمل في كثير من الحالات، الأمر الذي يعرض نمو تلك البلدان الاقتصادي والتنمية فيها للخطر. وترحب أقل البلدان نموا بالتدابير المختلفة القائمة حاليا لتخفيف عبء الديون، إلا أن تلك التدابير لا تزال غير كافية على الإطلاق لتخفيض عبء الديون الثقيل بصورة حاسمة. ونحن نشير مع الاهتمام البالغ إلى المبادرة الأخيرة متعددة الأطراف من قبل مؤسسات بريتون وودز لتخفيف الديون. كما نشير مع الاهتمام البالغ أيضا إلى المبادرة الأخيرة لمؤسسات بريتون وودز لتخفيف أعباء الدين الخارجي عن كاهل أكثر البلدان فقرا، بما في ذلك الدين متعدد الأطراف. وينبغي التريث في تقييم هذه المبادرة حتى تستكمل خطط تخفيف الديون. إلا أنه تجدر الإشارة إلى أن فعالية مثل هذه الخطة سوف تتوقف بصورة حاسمة على طبيعة معايير الصلاحية

ومرونة تطبيقها، والتغطية المقدمة للبلدان، ومدى التخفيف الممنوح. وينبغي، بخاصة، إدراج كافة البلدان الأقل نموا التي تعاني من عبء الديون في هذه الخطة، كما ينبغي أن يكون تخفيض الدين كبيرا بحيث يؤدي إلى تخفيض أصل دين تلك البلدان وخدمته إلى مستوى محتمل. وينبغي تحقيق هذا التخفيف على نحو عاجل حتى يتسنى لتلك البلدان استئناف عملية التنمية والنمو بها. كما إننا نهيب بجميع البلدان الدائنة أن تلغي تماما جميع الديون الرسمية الثنائية التي تدين بها أقل البلدان نموا.

٥ - ويمثل التهميش المستمر لأقل البلدان نموا في التجارة العالمية مصدر قلق بالغ. ونحن نلاحظ بانزعاج أن أقل البلدان نموا في مجموعها قد تتأثر تأثرا سلبيا باتفاقات جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف. إن أقل البلدان نموا معرضة بخاصة لمعاناة من تآكل الهوامش التفضيلية التي تمتعت بها حتى الآن فيما يتعلق بمعظم صادراتها الرئيسية إلى الأسواق العالمية، مما يؤدي إلى تكبدها خسائر في حصصها من أسواق التصدير وحصائلها التصديرية. وسوف تواجه أقل البلدان نموا التي تستورد من الأغذية أكثر مما تصدر زيادة في فواتير وارداتها الغذائية بسبب تحرير التجارة في مجال القطاع الزراعي. ويواجه كذلك العديد من البلدان المحصورة الأقل نموا قيودا إضافية من جراء ذلك الوضع الجغرافي، ومن ثم فهي تحتاج إلى تدابير خاصة من جانب المجتمع الدولي. وإنا لنحث شركاءنا في التجارة والتنمية على اتخاذ تدابير محددة وملموسة لمعالجة تلك المشكلات. ومن شأن مثل هذه التدابير مساعدة أقل البلدان نموا على الوفاء بالتزاماتها بموجب الاتفاقات المذكورة، وتأمين الدعم المالي والتقني والتكنولوجي، على النحو المتفق عليه في الاتفاقات ذات الصلة، وضمان التعويض عن الخسائر التي تكبدتها أثناء تنفيذ الاتفاقات المذكورة. وينبغي كذلك أن تؤدي مثل هذه التدابير إلى عكس التهميش الذي تتعرض له أقل البلدان نموا، وكفالة إدماجها في الاقتصاد العالمي، وتدعيم قدرتها على المنافسة الفعالة في التجارة العالمية.

٦ - ونحن نهيب بشركائنا في التنمية والتجارة أن يقدموا المساعدة لأقل البلدان نموا على سبيل الأولوية، وأن يخففوا من النتائج السلبية الناجمة عن الوثيقة الختامية لجولة أوروغواي، وأن يمكنوا أقل البلدان نموا من استغلال الفرص التي قد تنشأ عنها. وبالأخص، ينبغي الإسراع بالنظر في الاقتراح الخاص بمنح صادرات أقل البلدان نموا إعفاء من الرسوم الجمركية. غير أنه لم يتخذ بعد أي إجراء ظاهر بشأن تنفيذ التدابير الخاصة والتمييزية الممنوحة لأقل البلدان نموا في مختلف اتفاقات الجولة.

٧ - ونحن نؤكد من جديد أهمية اتخاذ تدابير تتعلق "بشبكات السلامة" لمساعدة أقل البلدان نموا في التغلب على الصعوبات الانتقالية، ويمكن لهذه التدابير أن تأخذ شكل المساعدة التقنية، والمعونة الغذائية، وتخفيف الديون، واتخاذ مزيد من التدابير التفضيلية - بما فيها التدابير المتعلقة بمجالات لا يزال تحرير التجارة فيها في مراحله الأولية - التي من شأنها إعفاء أقل البلدان نموا من "الحدود القصوى للتعريفات الجمركية" و "تصعيد التعريفات الجمركية"، إضافة إلى التدابير الخاصة بترويج التجارة. ونحن ندعو اجتماع سنغافورة الوزاري لمنظمة التجارة العالمية المزمع عقده في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ إلى اعتماد خطة عمل شاملة لصالح أقل البلدان نموا ينبغي أن تتضمن تدابير ملموسة في مجال الوصول إلى الأسواق، فضلا

عن المجالات الأخرى بما في ذلك الإلغاء الفوري لجميع التدابير المتصلة بالتعاريف الجمركية وغيرها المفروضة على بنود التصدير الحالية والمقبلة التي يكون منشأها أقل البلدان نموا، من أجل تعزيز حصائل تلك البلدان من الصادرات، وتحسين قدرتها على الإمداد بسلع وخدمات القابلة للتبادل التجاري، وتمكينها من الاستفادة من الوثيقة الختامية لجولة أوروغواي.

٨ - وتواجه أقل البلدان نموا عمليات العولمة والتحرير في ظل ظروف معوقة جلية. وتسلط نتائج الدورة التاسعة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الضوء على التحديات القائمة أمام أقل البلدان نموا والحاجة إلى توفير الدعم لتلك البلدان لمساعدتها في التغلب على مخاطر تعرضها لمزيد من التهميش أثناء تلك العمليات ويتطلب تحسين الوصول إلى الأسواق العالمية المتنامية وجود هياكل إنتاجية ذات كفاءة وقادرة على تلبية المطالب المتزايدة التشدد في الأسواق الدولية من حيث النوعية والتكلفة وهياكل التسليم. غير أن تلك المتطلبات تتباين تباينا صارخا مع السمات البارزة لقطاع التصدير في أقل البلدان نموا والتي يدخل فيها النقص الخطير في التنويع والعجز المستشري في المهارات الإدارية والمهارات المتصلة بمباشرة الأعمال الحرة والقدرات التكنولوجية والبنية الأساسية المادية وخدمات الدعم مثل التمويل والتسويق والتأمين. وسوف يتطلب إدماج أقل البلدان نموا في الاقتصاد العالمي، لإيجاد حل لتلك المعوقات الضخمة، عملا متضافرا من جانب تلك البلدان والمجتمع الدولي والمؤسسات متعددة الأطراف بما في ذلك مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومنظمة التجارة العالمية ومؤسسات بريتون وودز.

٩ - وإننا لنؤكد مرة أخرى الاستنتاج الذي انتهت إليه الدورة التاسعة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية والنص الوارد في الفقرة ١١٤ الداعيين إلى تنفيذ استعراض منتصف المدة لتنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا. ونحث، بالأخص، على تعزيز الكيان المعني بقضايا أقل البلدان نموا في أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، حتى يتسنى له تنسيق الأعمال القطاعية تنسيقا فعالا ومراقبة تنفيذ برنامج عمل باريس، والنصوص الخاصة الواردة لصالح أقل البلدان نموا في اتفاقات جولة أوروغواي وكذلك مقررات المؤتمرات العالمية الرئيسية ذات الصلة بأقل البلدان نموا. وسوف يتعين على مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الذي مُنح زخما جديدا بعد انتهائه من دورته التاسعة الاضطلاع بدور رئيسي في تحقيق المكاسب المحتملة من وراء العولمة والتحرير والتقليل من مخاطر التهميش. ونحن نرحب في هذا الصدد بالمبادرة الخاصة بأقل البلدان نموا التي بدأها الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وكذلك بالخطوات التي اتخذها نحو إقامة صندوق استئماني لأقل البلدان نموا. ونرحب، فضلا عن ذلك، بالقرار الذي اتخذه بعقد مشاورات شهرية مع رؤساء بعثات أقل البلدان نموا في جنيف بشأن أداء الترتيبات التنظيمية الجديدة لوظائفها وكذلك القضايا التي تهم أقل البلدان نموا. ونحن نطلب إليه أن يبدأ عمل الصندوق الاستئماني في أقرب وقت ممكن، ونحث المانحين على المساهمة مساهمة سخية في الصندوق، وعلى دعم جميع الأنشطة الأخرى التي يجري الاضطلاع بها لصالح أقل البلدان نموا. ونعرب كذلك عن رغبتنا في أن نقدم للأمين العام للمؤتمر كل التعاون والدعم من جانبنا بغية النجاح في الاضطلاع بهذا العمل الهام. كما نود أن نطلب إليه البدء، على مستوى أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، في عملية التمهيد لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا.

١٠ - ونحيط علما مع الاهتمام بالاتصال الموضوعي بين رئيس حكومة بنغلاديش، نيابة عن مجموعة أقل البلدان نموا، ورئيس فرنسا، بصفته المضيف لمؤتمر قمة مجموعة البلدان السبع المعقود في ليون، فرنسا، في حزيران/يونيه ١٩٩٦، عملا بإعلان ميدراند الوزاري لأقل البلدان نموا. ونحن على اقتناع بالحاجة إلى وجود ترتيب دائم للحوار المستمر بين أقل البلدان نموا والبلدان الصناعية السبع الكبرى. وسعيا وراء هذا الهدف، نود أن نطلب إلى سعادة رئيس وزراء بنغلاديش مواصلة توجيه انتباه اجتماعات القمة المقبلة لمجموعة البلدان السبع إلى القضايا ذات الأهمية الخاصة لأقل البلدان نموا.

- - - - -